الجمهورية التونسية

وزارة التربية

تقرير حول حصيلة أنشطة وزارة التربية خلال سنة 2012

إعداد وزير التربية

عبد اللطيف عبيد

23 جانفي 2013

الفهـــرس

المقدّمة ص 2-3

المحور الأول :

تسيير دواليب الوزارة ومؤسساتها ص 3-13

1) الامتحانات الوطنية ص 5-6

2) المناظرات والانتدابات ص 6-7

3) حركات النُّقل ص 7-8

4) التعهد والصيانة والإحداثات ص 8-9

5) مقاومة الفساد ص 9-10

6) توفير الكتب المدرسية ص 11

7) التعاون الدولي ص 11-12

8) البرنامج التكويني ص 12-13

9) العلاقة مع النقابات ص 13

المحور الثاني :

أسس الإصلاح التربوي وتطوير المنظومة التربوية ص 14-18

1) الندوة الوطنية حول منهجية إصلاح المنظومة التربوية ص 14-15

2) الاستشارة الوطنية ص 15

3) طرح الملفّات التربوية الأساسية ص 15-18

خـاتمة : ص 18-20

1) العلاقة مع وسائل الإعلام ص 18-19

2) العلاقة مع المجلس الوطني التأسيسي ص 19

3) ضمان الحياد السياسي والإيديولوجي والمذهبي للمنظومة التربوية ص 19-20

بسم الله الرحمان الرحيم

تقرير حول حصيلة
أنشطة وزارة التربية خلال سنة 2012

إعداد وزير التربية
عبد اللطيف عبيد
23 جانفي 2013

تمّ تشريفي بتعييني وزيرا للتربية في حكومة الأستاذ حمادي الجبالي التي حظيت بثقة المجلس الوطني التأسيسي يوم الجمعة **23** ديسمبر **2011**. وباشرت مهامي على رأس الوزارة يوم الاثنين **26** ديسمبر **2011**.

ومن اليوم الأوّل عزمت على تنفيذ ما ورد في البيان الذي ألقاه السيد رئيس الحكومة أمام المجلس الوطني التأسيسي والذي جاء فيه بخصوص قطاع التربية أنّه **"في إطار إصلاح المنظومة التربوية سنشرع في إدارة حوار وطني يشمل مختلف الأطراف، من مربين وأولياء وتلاميذ وجامعيين وقوى وطنية، حتّى نبلور نموذجا لتطوير منظومتنا التربوية، نعلي من خلالها من شأن العلم والمعرفة والبحث العلمي وروح الابتكار"**.

وقد ركّزت في عملي الوزاري بوزارة التربية على تحقيق التوازن بين محورين أساسيين هما :

1) ضمان السير العادي لدواليب الوزارة ومؤسساتها، مع السعي إلى تطوير الأداء وتحفيز المربين وكلّ أفراد الأسرة التربوية وتذليل الصعوبات الكثيرة المعترضة.

2) وضع الأسس التي ينبغي أن ينبني عليها الإصلاح التربوي الذي يؤكّد الجميع على ضرورته وحتميته.

وفيما يلي عرض موجز جدًّا لأهمّ ما تحقق للمنظومة التربوية في إطار المحورين:

المحور الأول

تسيير دواليب الوزارة ومؤسساتها

تعدّ وزارة التربية إحدى أهمّ الوزارات في الدولة، باعتبارها المؤتمنة على تربية النشء وعلى تمكينه من المعارف والمهارات اللازمة لبناء مشروعه الفردي والمجتمعي، علاوة على غرس المبادئ الوطنيّة وتعزيز القيم الروحية والحضارية العربية الإسلامية لدى أبنائنا التلاميذ وكذلك على تمكين هذا النشء من التفتح الواعي على الحضارة الإنسانية والقيم الكونيّة.

وبالإضافة إلى هذه الأهمية النّوعية فإنّ وزارة التربية تعدّ أضخم الوزارات من حيث عدد منظوريها ومؤسساتها والعاملين بها وميزانيتها... إلخ.

ويكفي هنا أن نشير إلى أنه في السنة الدراسية الماضية (**2011 – 2012**) كان عدد التلاميذ يناهز المليونين (**1014836** في الابتدائي و**937287** في الإعدادي والثانوي) وأن عدد المؤسسات التربوية يتجاوز الستة آلاف (**4530** مدرسة ابتدائية و**1475** مدرسة إعدادية ومعهد ثانوي) يعمل بها **188331** موظفا من أساتذة (**81048**) ومعلمين (**62716**) ومتفقدين بيداغوجيين (**1523**) وقيمين (**12432**) وإداريين (**6721**) وعملة (20464) وغيرهم، وهي أسلاك تمثلها (9) نقابات عامّة منضوية تحت الاتحاد العام التونسي للشغل، إضافة إلى نقابات أخرى منضوية تحت المنظمتين النقابيتيْن الأُخريين.

وقد تزامن تعييني مع انطلاق الثلاثية الثانية للسنة الدراسية **2011-2012**. وقد حرصت في هذا الإطار على تبديد كثير من الصعوبات القديمة المعتادة

وكذلك الجديدة المرتبطة بالظرف الانتقالي الذي تعيشه البلاد منذ الثورة بما تشمله من احتجاجات واعتصامات وإضرابات ومطلبيّة مجحفة وجهويّات ونعرات عروشية تبرز في مؤسساتنا التربوية، هنا وهناك وفي مناسبات عديدة، فتعطل سير الدروس وتربك المناخ التربوي عمومًا.

وقد تمكنّا، بفضل الله وبتضافر جهود مختلف الأطراف وفي إطار الحوار الذي انتهجناه مع النقابات الوطنية والجهوية والمحلية، من تفادي عديد الإشكاليات والإضرابات ووصلنا بالسنة الدراسية إلى برّ الأمان.

كما حرصنا، خلال نفس الفترة، على الإعداد للسنة الدراسية الحالية **2012-2013**، وتمّت العودة المدرسية في ظروف طيبة عمومًا لولا التأخر في انتداب عدد من المدرّسين لأسباب خارجة عن نطاق الوزارة وتتمثّل في تأخّر صدور النصوص القانونية الضرورية لفتح مناظرات الانتداب، وهي خاصّة القانون المتعلّق بالانتدابات الاستثنائية لسنة **2012** الذي لم يتمكن المجلس الوطني التأسيسي من المصادقة عليه إلا في **22** جوان الماضي، والأمر التطبيقي الذي صدر بعد أكثر من شهر (أواخر جويلية **2012**). وكانت الوزارة قد نبّهت، منذ **20** جانفي **2012**، إلى أنّ الحاجة ماسّة جدّا إلى التعجيل بإصدار النصوص القانونية المنظمة للانتدابات استعداد للعودة المدرسية في سبتمبر **2012**.

وإيجازا لما تمّ تحقيقه خلال سنة **2012** في أهمّ أوجه تسيير وزارة التربية، نشير إلى ما يلي :

1) الامتحانات الوطنية :

بالإضافة إلى الامتحانات العادية في مختلف المستويات الدراسية والتي أنجزت في ظروف حسنة قياسًا بالسنة السابقة، تولّت وزارة التربية تنظيم أربعة امتحانات كبرى هي : مناظرة الدخول إلى الإعداديات النموذجية (**43387** مترشحا و**3451** ناجحا) وشهادة ختم التعليم الأساسي العام (**30159** مترشحا ونسبة نجاح **60,48%**) وشهادة ختم التعليم الأساسي التقني (**1493مترشحا** ونسبة نجاح **55,74 %**) وامتحان الباكالوريا (**129181** مترشحا ونسبة نجاح **49,74 %**).

وحرصا على مصداقية امتحاناتنا الوطنية عامّة وشهادة الباكالوريا خاصّة أكّدت الوزارة، عبر المناشير والتوجيهات والإعلام، على مقاومتها للغشّ وسوء السلوك خلال حصص الامتحان، واتخذت إجراءات ردعيّة لمقاومة هذه الظاهرة الخطيرة، وتمثّلت العقوبات المسلّطة في إلغاء الامتحان بالنسبة إلى **429** حالة، وتحجير الترسيم من سنة واحدة إلى خمس سنوات بالنسبة إلى **104** حالة، وإلغاء الامتحان وفتح تحقيق إداري بالنسبة إلى **6** حالات. وإنّ أغلب حالات الغشّ المسجّلة تخصّ استعمال الهواتف المحمولة والأجهزة التكنولوجية الحديثة، وهو ما جعل الوزارة تفكّر في اقتناء تجهيزات إلكترونية للتشويش على هذه الهواتف الجوّالة وما شابهها.

وقد دارت هذه الامتحانات في ظروف طيبة باستثناء عملية تسريب مادة العربية في الباكالوريا / شعبة الآداب، وهي عملية تمكنت الوزارة من تطويقها وتجاوزها وضمان مواصلة الامتحان في ظروف عادية وذلك بالتنسيق والتشاور الدائمين مع السيد رئيس الحكومة، كما توفقت الوزارة بفضل تعاون الجهات الأمنية

والقضائية من إماطة اللثام في وقت قياسي عن أفراد المجموعة التي تورّطت في هذه العملية، وتمّ اتخاذ الإجراءات الإدارية في شأنهم، علاوة على التتبعات القضائية.

هذا وقد وضعت الوزارة منظومة جديدة متطوّرة للامتحانات الوطنية، وفي مقدّمتها امتحان الباكالوريا، تضمن الجودة والسلامة عبر اتخاذ تدابير عديدة: تعيين مسؤولين جدد، اعتماد نظام جودة لإيقاف ممارسات التسريب التي اعتادتها المؤسسة التربوية في النظام السابق، تغيير بعض مراكز الامتحان وبعض مراكز التجميع والإصلاح... إلخ.

2) المناظرات والانتدابات :

فتحت الوزارة مناظرات لانتداب **1.500** أستاذ و**1.400** معلّم أوّل و**1.0**00 معلّم من بين النوّاب، وذلك بمقتضى قانون الانتدابات الاستثنائية المصادق عليه بتاريخ **22** جوان **2012**.

وتمكنت الوزارة، في وقت قياسي وقبل أية وزارة أخرى، من إتمام المناظرات بمختلف مراحلها رغم كثرة المترشحين الذين بلغ عددهم 357.182 مترشّحا حرصت شخصيّا على دعم الموارد البشرية والإمكانيات اللوجستيّة للهياكل المكلّفة بفحصها، تفاديا لما قد يحدث من انزلاقات أو أخطاء كتلك التي حدثت في سنة **2011** بخصوص القيمين الأول والتي من شأنها أن تضاعف احتجاجات المعطلين عن العمل وتتسبّب في غضب شعبي. وينقسم هؤلاء المترشحون إلى **163.320** مترشحًا لمناظرة الأساتذة، و**175.262** مترشحًا لمناظرة معلّم أوّل و**18.600** مترشح من بين المعلمين النوّاب لرتبة معلّم. وهذا بالإضافة إلى الانتهاء من معالجة ملفّ مناظرة انتداب القيمين الأول التي جرت في عهد الوزارة

السابقة أي خلال سنة **2011** وشابتها عديد الأخطاء ترتبت عليها احتجاجات واعتصامات توفقت الوزارة، بالتنسيق مع رئاسة الحكومة، إلى تطويقها وتجاوزها وبالتالي تعيين **2.006** قيّم أول دون إشكاليات، وذلك بالإضافة إلى انتداب إداريين وفتح مناظرات انتداب المتفقدين البيداغوجيين للابتدائي والثانوي. أما فيما يتعلق بالعملة فإن الوزارة قد فتحت المراكز المالية لانتداب أكثر من ألف عامل في إطار التعويض والإحداث، لكن ما نأسف له أنّ بعض السادة الولاة- وهم المكلفون بانتداب العملة جهويا- تعذر عليهم إنجاز المناظرة خشية ردود الفعل الاجتماعية.

وهذا مع الإشارة إلى أن الوزارة اتخذت كلّ التدابير اللازمة لتدارك التأخير الحاصل في انطلاق الدروس ببعض المؤسسات التربوية على غرار بعض المدارس الابتدائية لمنطقة القيروان، ووجدت التجاوب من المدرّسين الذين تطوّعوا لتقديم دروس التدارك خلال عطلة الشتاء وفي بقية أشهر السنة.

3) حركات النُّقل :

إنّ كثرة المربين المعيّنين في غير مسقط رأسهم أو في غير المناطق التي يودّون العمل بها، وذلك لأسباب موضوعية مرتبطة بالخارطة التربوية وتأنيث أسلاك المدرّسين، تجعل الضغط على الوزارة والمندوبيات الجهوية لطلب النقلة ضغطا كبيرًا جدّا.

وقد أنجزت الوزارة خلال العطلة الصيفية الماضية حركات النقل : النظامية، ولتقريب الأزواج، والحالات الإنسانية، والمناقلات؛ وتمّت فيها الاستجابة لرغبات **2950** أستاذًا و **1800** معلّم و**114** إداريا و**65** عاملاً ؛ وهذا هو أقصى ما

سمحت به الشغورات والتوازنات البيداغوجية داخل الجهة الواحدة وفيما بين الجهات.

وقد حرصت الوزارة كلّ الحرص على شفافية هذه النُّقَل وتقيّدها بالمقاييس الموضوعية المتفق عليها مع الأطراف الاجتماعية، وذلك على الرغم من احتجاجات صدرت خاصّة عن بعض النقابيين على خلفية نُقل تمّت لفائدة زوجات مسؤولين سامين في الدولة هم في أغلبهم ضباط في الجيش والأمن الوطني وبناء على طلب رسميّ من وزاراتهم.

4) التعهد والصيانة والإحداثات :

شهدت سنة **2012** فتح **17** مؤسسة تربوية جديدة منها **7** مدارس ابتدائية و**7** إعداديات و**3** معاهد. وقد تمّ بعث مرحلة إعدادية نموذجية بجهات توزر وتطاوين وزغوان وقبلي.

ورغم التأخر المسجل في إنجاز أشغال البناء أو التوسعة أو الصيانة من طرف المقاولين بسبب الصعوبات التي تعترضهم نتيجة نقص اليد العاملة ومواد البناء فقد توفّقت الوزارة في إتمام برنامج **2011** وإنجاز قسط هام من برنامج **2012**.

وبالإضافة إلى الصعوبات الناتجة في مجال الصيانة عن المشاكل التي تعيشها البلاد في هذه المرحلة الانتقالية فإنّ الاعتمادات التي تخصصها الدولة تبقى قليلة وفي حدود سُدُس **(1/6)** الاحتياجات. وهذه الإشكالية المزمنة التي تعانيها الوزارة والتي نتجت عن اختيارات خاطئة وفاسدة قبل الثورة وتتمثل في إهمال الصيانة والتركيز على الإحداثات رغم عدم الحاجة إليها في كثير من الأحيان هي التي دفعت الوزارة إلى إنجاز تشخيص مدقّق للوضع الراهن ولاحتياجات

الصيانة وإلى تقديم مشروع ميزانية لسنة **2013** خصَّصَ حيّزا هامّا لاعتمادات الصيانة بما قدره : **130** مليون دينار، وهو ما تمّت المصادقة عليه.

5) مقاومة الفساد :

انخرطت الوزارة، منذ تسلّم الحكومة الحالية مقاليد السلطة، في المنظومة الوطنية لمقاومة الفساد، ولم تدّخر جهدًا في معالجة جميع الملفات التي حامت حولها شكوك الفساد وكذلك التي أحالتها عليها مختلف الأطراف، كما كانت من أولى الوزارات التي شرعت في تركيز منظومة قطاعيّة للنزاهة والحوكمة الرشيدة بالتنسيق مع مصالح الوزير المكلّف بالحوكمة ومقاومة الفساد.

وتمثّلت مجهودات الوزارة في هذا المجال أساسا في:

أ- فتح كلّ الملفّات المتصلة بالفساد وإهدار المال العامّ التي تتلقاها من مختلف الأطراف دون استثناء (مُواطنون، هياكل رقابيّة، مكوّنات المجتمع المدني...) والتحرّي فيها بكلّ جدية.

وتجدر الإشارة في هذا السباق إلى أنّ التفقدية العامّة الإدارية والمالية تعهّدت بحوالي **300** ملفّ خلال سنة **2012** تعلّقت بتجاوزات إدارية ومالية وأخلاقيّة وعلائقيّة وشملت مختلف المصالح المركزية والجهوية وعددًا من المؤسسات التربوية، وأسفرت هذه الأبحاث عن تسليط عقوبات تأديبية على المتجاوزين (**150** عقوبة) وإعفاء **40** إطار تسيير من خططهم الوظيفية، فضلا عن إحالة قرابة **15** ملفّا على أنظار القضاء. كما تمّ إعفاء 4 مكلّفين بمأموريّة بالديوان بسبب ما يحوم حول بعضهم من تقصير أو شبهات تعلّقت بمسيرتهم المهنية.

ب- مواصلة أعمال اللجنة الداخلية لرفع المظالم. وهذه اللجنة التي لقيت دعمًا كبيرًا تتولّى النظر في مختلف المطالب والشكاوى الواردة على الوزارة

والتي يتظلّم من خلالها عدد هام من موظفي الوزارة وكلّ من له علاقة بالشأن التربوي. وقد سمحت هذه اللجنة بإعادة الحقوق إلى أصحابها وبرفع مظالم كثيرة سُلّطت في النظام السابق. ويكفي هنا أن نشير إلى أنّ اللجنة تلقت منذ إحداثها ما يقارب **76000** مطلب منها **70000** مطلب شغل و**6000** مظالم مختلفة، وأنّها عقدت خلال سنة **2012** : **25** جلسة بحضور الطرف الاجتماعي تمّ خلالها النظر في ما يقارب **300** ملفّ تمّت الاستجابة فيها بنسبة تناهز **60%** بينما رُفضت بقية المطالب لعدم ثبوت المظلمة فيها.

ج- إحداث خلية للحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد تتكوّن من خيرة إطارات الوزارة المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة ويترأّسها المتفقد العام الإداري والمالي. وقد أعدّت هذه الخلية خطة عمل بالتنسيق مع مصالح الوزير المكلّف بالحوكمة ومقاومة الفساد تهدف إلى إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة في مختلف مجالات التصرّف الإداري والمالي وإدارة الشأن التربوي، فضلا عن التمهيد لتركيز منظومة قطاعية للنزاهة.

د- إيلاء العناية اللازمة لمتابعة توصيات مختلف الهياكل الرقابية الخارجية وخاصّة دائرة المحاسبات، فضلاً عن اتخاذ الإجراءات الضروريّة ضدّ المخالفين.

هـ- فتح ملفّ تطهير الرصيد العقاري لوزارة التربية والاستعداد الحثيث لعقد ندوة وطنية بالتنسيق مع مختلف الوزارات والهياكل المعنيّة.

6) توفير الكتب المدرسية :

تولّت مصالح الوزارة نشر وتوزيع **403** عنوانا مختلفا من الكتب المدرسية والأدلة التعليمية الموجهة إلى التلاميذ والمربين وذلك في أكثر من **12,7**مليون نسخة.

وتمّ تزويد المكتبات بهذه الكتب بنسق متوازن سمح بتفادي كلّ أشكال الاحتجاجات التي كانت تسجّل سنويّا. كما حافظ الكتاب المدرسي على نفس السعر. وتولت الوزارة أيضا مراقبة جودة الكرّاس المرقّم الذي طبع منه **20** مليون كراس ووزّع بنفس أسعار السنة السابقة.

7) التعاون الدولي :

حرصت الوزارة خلال سنة **2012** على توثيق أواصر التعاون مع عدد هام من البلدان العربية والأجنبية والمنظمات الإقليمية والدولية المختصة، سواء أكان ذلك في إطار التعاون الثنائي من خلال المشاركة في اللجان العليا المشتركة العراقية والإيرانية والمغربية وترؤس اللجنة المشتركة التونسية العُمانية والمشاركة في العديد من المؤتمرات والندوات والملتقيات والورشات، أم في إطار التعاون متعدّد الأطراف. وقد كان للوزارة في هذا السياق عديد المساهمات في ندوات نظمها اتحاد المغرب العربي وجامعة الدول العربية والاتحاد العربي للتعليم التقني بالإضافة إلى برامج تعاون مع منظمة اليونيسيف ومنظمة الألكسو ومنظمة الإيسسكو وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب العمل الدولي ومجلس أوروبّا والاتحاد الأوروبي.

وعمومًا فإنّ علاقات الوزارة عربيا وأجنبيا ودوليّا قد توطدت وتنوّعت أوجهها ومجالاتها. وأولت الوزارة عناية خاصة للتعاون الفني، خاصّة مع الدول الخليجية، فازداد عدد المربين التونسيين العاملين فيها زيادة ملحوظة.

وعلاوة على ذلك تمكنت الوزارة من حلّ الإشكاليات العالقة بالمدرسة التونسية بالدوحة والمدرستين التونسيتين بطرابلس وبنغازي والمدرستين التونسيتين بإيطاليا (بالرمو ومتزارا دلفالو).

وعلاوة على ما سبق، وهو قليل من كثير، فإنّ الوزارة تمكنت من الحصول على فرصة للمشاركة في "معرض اللغات" Expolangues بباريس (فيفري **2013**) في انتظار أن تكون ضيف شرف في سنة **2014** في هذا المعرض الدولي الهام الذي سيكون مناسبة لإبراز كنوزنا اللغوية والحضارية وجهودنا التربوية الراهنة في مجال تعليم اللغة العربية واللغات الأخرى.

8) البرنامج التكويني :

تمّ خلال سنة **2012** إنجاز البرنامج السنوي التكويني لمختلف إطارات الوزارة سواء منها الإطارات التربوية أو الإطارات الإدارية، وهو تكوين يتمّ في مؤسسات التكوين المختصة التابعة للوزارة وهي : المركز الوطني لتكوين المكوّنين، ومعاهد مهن التربية. هذا علاوة على حصص التكوين العادية التي يؤمنها السادة المتفقدون لفائدة المدرّسين القدامى والجدد بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر.

كما نظمت الوزارة خلال الصائفة الماضية تدريبا تربويّا ولغويا هاما لفائدة مدرّسي اللغات هو المعروف بـ "قرية اللغات" التي شملت اللغة العربية لأوّل

مرّة، فضلا عن اللغات الأجنبية التي تدرّس إجباريا أو اختياريا بمؤسساتنا التربوية والتي تعزّزت هذه السنة بإضافة اللغة التركية وستتعزّز في السنة القادمة، إن شاء الله، بإضافة اللغة البرتغالية كلغة اختياريّة.

9) العلاقة مع النقابات :

من المعلوم أن قطاع التربية يشكل أكثر القطاعات حركية في المجال النقابي، لتعدّد النقابات وكثرة المنخرطين وتنوّع مشاربهم وانتماءاتهم ومطالبهم. وقد حرصت الوزارة على سلامة المناخ الاجتماعي من خلال العمل على انتظام الحوار مع مختلف النقابات والتفاعل مع طلباتها في حدود ما تسمح به إمكانيات الدولة. وقد تمكنت بذلك من إبرام عديد الاتفاقيات مع مختلف النقابات وتفادي أشكال التصعيد وخاصة منها الإضرابات، إذ لم تشهد سنة **2012** إلا إضرابًا بيوم واحد في قطاع التعليم الثانوي رغم صعوبة التعاطي مع هذه النقابة، وإضرابين بثلاثة أيام في التعليم الابتدائي على خلفية إشكاليات تمّ تجاوزها لاحقا بالحوار.

هذا مع الإشارة إلى أنّ التوتر الظرفي في العلاقة مع بعض النقابات يُعزى بالأساس إلى صعوبة تنفيذ الاتفاقيات الكثيرة التي أُبرمت خلال سنة **2011**، أي قبل الوزارة الحالية، والتي تضمّنت عديد النقاط التي ضُبطت آجال تفعيلها لسنة **2012**.

المحور الثاني

أسس الإصلاح التربوي وتطوير المنظومة التربوية

إنّ إصلاح المنظومة التربوية حتميّة تفرضها مختلف التغيّرات الحاصلة وطنيا وإقليميا ودوليا وعلى مختلف الأصعدة العلمية والتكنولوجية والمعرفية والمجتمعية والتربوية، وهو ما نبّه إليه بيان السيد رئيس الحكومة في تقديم حكومته أمام المجلس الوطني التأسيسي.

وقد بادرت وزارة التربية، قبل أيّة وزارة أخرى، إلى طرح موضوع إصلاح القطاع الراجع إليها بالنظر وذلك بعقد "الندوة الوطنية حول منهجية إصلاح المنظومة التربوية" من **29** إلى **31** مارس **2012**، وتتالت بعد ذلك الإجراءات التنفيذية لمتابعة التوصيات الصادرة عنها.

وعموما فإنّ جهود وزارة التربية خلال سنة **2012** في مجال الإصلاح التربوي يمكن حوصلتها في بعديْن كبيرن اثنيْن: البعد التشاركي لعملية الإصلاح، والبعد الشمولي.

وقد تجسّم هذان البعدان في مجموعة من الأنشطة والفعاليات والإنجازات يمكن تلخيصها كالتالي :

1) الندوة الوطنية حول منهجية إصلاح المنظومة التربوية:

شارك في هذه الندوة التي افتتحها السيد رئيس الحكومة الأستاذ حمادي الجبالي، حوالي **600** مربّ وباحث وخبير ومسؤول تربوي تونسي من مختلف الجهات والمراحل والأسلاك والقطاعات، إضافة إلى خبراء عديدين عرب

وأجانب وممثلين لمنظمات إقليمية ودولية معنيّة بالشأن التربوي وكذلك ممثلين لمختلف نقابات أسلاك التربية والتعليم ومكوّنات المجتمع المدني.

ومن أهمّ توصيات هذه الندوة التي ستصدر وقائعها بعد أيّام إحداث "المجلس الأعلى للتربية" و"المعهد الوطني لتقييم المنظومة التربوية". وقد أعدّت الوزارة النصوص القانونية المحدثة لهاتيْن المؤسستيْن وأحالتهما على الهياكل المختصّة.

2) الاستشارة الوطنية :

تكريسًا للبعد التشاركي الذي أكّدت عليه الندوة وطبقا لما أذن به السيد رئيس الحكومة، شرعت وزارة التربية في تنظيم استشارة تربوية حول محاور الإصلاح ومراحله ومقتضياته ومضامينه.

وقد شملت هذه الاستشارة في مرحلة أولى رجال التعليم الابتدائي، إذ جرت يوم **18** جوان **2012** بكلّ المدارس الابتدائية في بلادنا استشارة موسعة شارك فيها جلّ المربين بالتعليم الابتدائي في كلّ المندوبيات الجهوية للتربية (وعددها **26**) وتمخّضت عنها تقارير جهوية تمّ تجميعها وتحليلها. وقد شكّلت الوزارة فريقا من الخبراء لإعداد التقرير التحليلي الوطني. وستتواصل هذه الاستشارة لتشمل في القريب العاجل المراحل التعليمية والأسلاك التربوية الأخرى.

3) طرح الملفّات التربوية الأساسية:

إنّ شمولية الإصلاح التربوي لا تعني بالضرورة إنجازه دفعة واحدة، فعملية الإصلاح مسار يقتضي مقاربة بنيوية ومرحليّة تنفذ إلى مختلف مفاصله وتتناولها بالعمق والجدّيّة اللازميْن.

وفي هذا السياق حدّدت الوزارة أهمّ المحاور وشكّلت لها فرق عمل انكبّت على دراستها طيلة شهور، ونظّمت لعرض نتائج أعمال تلك الفرق أياما دراسيّة وأسابيع مختصّة بمشاركة كلّ الأطراف المعنيّة بما فيها مكوّنات المجتمع المدني والطرف الاجتماعي.

ومن أهمّ ما تحقّق في هذا الصدد -وهو في معظمه جديد غير مسبوق- ما يلي :

أ- **الأسبوع الوطني الأوّل للنهوض بالمطالعة والمكتبات المدرسية** :

وقد انتظم هذا الأسبوع من **23** إلى **30** أفريل **2012**.

ب- **الأسبوع الوطني الأوّل للتربية على قيمة العمل** :

وقد انتظم هذا الأسبوع من **2** إلى **11** ماي **2012**.

ج- **اليوم الدراسي حول تطوير البحث التربوي في تونس :**

وقد انعقد بمشاركة كليات ومعاهد ومراكز بحثيّة عديدة، وذلك يوم **14** جويلية **2012**.

د- **اليوم الدراسي حول إرساء منظومة جديدة لتكوين مدرّسي المرحلة الابتدائية :**

وقد انتظم يوم **16** جويلية **2012**.

وقد توسّع الاهتمام بمنظومة تكوين المدرّسين ليشمل تكوين مدرسي الإعدادي والثانوي في إطار فريق عمل اشتغل لمدة أربعة أشهر بمشاركة جامعيين وخبراء دوليين وقدّم تصوّرا متطوّرا ومتكاملاً هو الآن قيد المناقشة وسيعرض على جلسة عمل وزارية.

هـ- **اليوم الدراسي حول تعليم ذوي الاحتياجات الخاصّة** :

وقد انعقد هذا اليوم الذي قدّمت فيه بحوث عديدة وخطة عمل وطنية بمشاركة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) يوم **17** جويلية **2012**.

و- **اليوم الدراسي حول تقييم منظومة الامتحانات الوطنية :**

وذلك يوم **18** جويلية **2012**.

وقد قدّم فريق العمل الذي تشكّل للغرض تقريرًا مفصّلا أحيل على رئاسة الحكومة وتضمّن مقترحات أهمّها ما يتعلّق بإعادة النظر في احتساب الـ**25 %** في امتحان الباكالوريا.

ز- **الأسبوع الوطني الأوّل لحماية المباني المدرسية والتجهيزات التربوية :**

وذلك من **8** إلى **15** ديسمبر **2013**.

ح- **الأسبوع الوطني الأوّل لمكافحة التدخين والمسكرات والمنشطات والمخدرات بالوسط المدرسي :**

وذلك من **4** إلى **12** جانفي **2013**.

ط- **تطوير منظومة التعليم الخاص :**

حرصا على الارتقاء بأداء المؤسسات التربوية الخاصّة لاسيّما منها الإعدادية والثانوية التي تنتشل أعدادا هامّة من المخفقين في التعليم العمومي، تمّ تشكيل لجنة مشتركة ضمّت ممثلين عن أصحاب مؤسسات التعليم الخاصّ قصد مراجعة مقتضيات أمر **2008**، خاصة وأنّ هذا الأمر تأسّس عندئذ على مقاربة مغلوطة خدمة لمصالح شخصية ضيّقة. وقد تقدّمت اللجنة في أشغالها إذ تطرّقت إلى الإطار القانوني لبعث المؤسسات والشروط البيداغوجية لترسيم التلاميذ، وهي تواصل أعمالها بنسق حثيث.

وبالإضافة إلى ما سبق، حرصت الوزارة على إعادة الروح لأنشطة الحياة المدرسية التي توقّفت كليّا خلال سنة **2011**، وذلك بحثّ المندوبيات الجهوية والمؤسسات التربوية على بعث النوادي وتنظيم الأنشطة الثقافية والرياضية والكشفية، علاوة على مبادرة الوزارة إلى تنظيم أنشطة وطنيّة تمثّلت خاصة في الاحتفال بيوم اللغة العربية (من **20** فيفري إلى **3** مارس **2012**) وعقد الندوة الوطنية الأولى للجمعيات والمنظمات المتعاونة مع وزارة التربية (**19** مارس **2012**)، فضلا عن تأسيس منتخب لأساتذة الموسيقى بإقليم تونس قدّم عرضه الأوّل في **19** ديسمبر **2012** وتأسيس منتخبات جهوية وإقليمية أخرى لمدرّسي مادة التربية الموسيقية ستبدأ نشاطها هذه الأيام.

خـــاتمة :

إنّ ما تضمّنه هذا التقرير لا يعدو استعراضا مختزلا لعيّنات ممّا تمّ إنجازه خلال سنة **2012**، وقد تمّ التركيز فيه على بعض الأنشطة الوطنية دون تعرّض للأنشطة الجهوية والمحلية.

على أنّه لا يمكن ختم هذا التقرير دون الإشارة إلى ثلاث مسائل جوهرية هي :

1) العلاقة مع وسائل الإعلام :

حرصت الوزارة على توفير المعلومة اللازمة لمختلف وسائل الإعلام من خلال البلاغات الدوريّة والندوات الصحفيّة. كما استجابت لمجمل الطلبات الصحفية التي تلقّتها والمتعلقة بإجراء تحقيقات أو تقديم معطيات أو المشاركة في برامج إذاعية وتلفزية. لكن ما يؤسف له أنّ بعض وسائل الإعلام انتهجت أسلوب الإثارة وبثّ المعلومات المغلوطة، بهدف الإرباك المتعمّد أو الابتزاز أو خدمة

لأجندات معيّنة بعيدة كلّ البعد عن الأهداف النبيلة للمنظومة التربويّة وعن الحرفيّة الصحفية.

وتتهيأ الوزارة في القريب العاجل لتطوير أساليب التواصل لديها واعتماد استراتيجية اتصال جديدة بالتنسيق مع مكتب خارجي مختصّ في مجال الاتصال على غرار ما تمّ في وزارات أخرى.

2) العلاقة مع المجلس الوطني التأسيسي :

حرصت الوزارة على إعلام المجلس الوطني التأسيسي بأهم المستجدات التربوية، ولبّت في هذا الصدد الدعوات التي تلقتها لتقديم إيضاحات أمام لجنة التربية في مناسبتين وأمام الجلسة العامّة في أربع مناسبات آخرها عشية الخميس **10** جانفي **2013**.

كما خصصت الوزارة مكلفا بمأمورية في الديوان لاستقبال السادة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي وتلقّي ملاحظاتهم وعرائضهم وتقديم المعلومات المطلوبة.

هذا بالإضافة إلى مبادرة الوزارة باقتراح تنظيم "أسبوع وطني للتربية على قيم الدستور في الوسط المدرسي" بالشراكة مع المجلس. وقد تأجل تنظيم هذا النشاط إلى أواخر جانفي الحالي.

3) ضمان الحياد السياسي والإيديولوجي والمذهبي للمنظومة التربوية :

حرصت الوزارة، خلال سنة **2012**، على النأي بالمنظومة التربوية والمؤسسات التعليمية الابتدائية والإعدادية والثانوية عن مختلف أشكال التجاذب السياسي والإيديولوجي والمذهبي، وذلك من منطلق إيمانها بأنّ حياد المنظومة التربوية يعدّ حجر الزاوية لبناء مجتمع ديمقراطي ينبذ كلّ أشكال الإقصاء

والعنف والتعصّب. وقد سعت الوزارة، في هذا السياق، إلى التصدّي لكل محاولات التوظيف رغم الضغوطات المسلطة والهادفة إلى استغلال المؤسسة التربوية لأغراض لا تمتّ بصلة إلى الرسالة التربوية. وقد كانت مواقف وزارة التربية ثابتة ورصينة في تعاملها مع ملفات دقيقة وحساسة على غرار ملفّ النقاب والتعليم الزيتوني والأنشطة الثقافية التي يسعى هذا الطرف أو ذاك إلى توظيفها، دون أن تصادر حقّ أيّ كان في التعبير عن أفكاره وتقديم مقترحات في إطار ما تسمح به قواعد دولة القانون. كما نأت الوزارة في تعاملها مع الملفات الإدارية والبيداغوجية عن كلّ انحياز سياسي أو مذهبي، سواء تعلق الأمر بالانتدابات أو النقل أو التعيين في الخطط الوظيفية أو غيرها.

والوزارة حريصة كلّ الحرص على التقيّد بهذا المنهج لتحييد المؤسسات التربوية عن أي تجاذب أو ضغط رغم اقتناعها بأنّ هذا الموقف قد جلب لها عديد الانتقادات التي بلغت حدّ التهجّم أحيانا.

وما التوفيق إلاّ بالله.

وزير التربية

عبد اللطيف عبيد